جامعة عبد المالك السعدي
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵄⴰⴱⴷⵍⵎⴰⵍⵉⴽ ⵙⵙⴰⵄⴷⵉ
Université Abdelmalek Essaadi

محضر اجتماع مجلس التدبير

الجمعة 24 يوليوز 2026 – رئاسة الجامعة-

انعقد يوم الجمعة 24 يوليوز 2026، ابتداءً من الساعة الحادية عشرة صباحا، بمقر رئاسة جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، اجتماع مجلس تدبير الجامعة برئاسة الأستاذ بوشتى المومني، رئيس الجامعة، وذلك بحضور السيد نائب رئيس الجامعة المكلف بالشؤون الأكاديمية والطلابية، والسيد الكاتب العام للجامعة، والسيدات والسادة أعضاء المجلس الآتية أسماؤهم:

- **السيد إبراهيم بنصبيح، رئيس المجلس الإقليمي بتطوان؛**
- **السيد المصطفى استيتو، عميد كلية العلوم بتطوان؛**
- **السيد مصطفى الدياني، عميد كلية العلوم والتقنيات بطنجة؛**
- **السيد عبد القادر جليل الحنكوش، أستاذ التعليم العالي بكلية الطب والصيدلة بطنجة، ممثلاً لفئة أساتذة التعليم العالي؛**
- **السيد فادي وكيلي عسراوي، أستاذ محاضر بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان، ممثلا لفئة الأساتذة المحاضرين؛**
- **السيد إسماعيل أدمر، موظف بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان، ممثلا لفئة الموظفين؛**
- **السيد معاد البقالي، ممثل الطلبة؛**

المقرر: شكري بربارة، الكاتب العام للجامعة

وفي مستهل الاجتماع، رحب السيد رئيس الجامعة بأعضاء المجلس، معبراً عن خالص شكره وتقديره لحضورهم وانخراطهم المسؤول في مواكبة مختلف الأوراش والقضايا المرتبطة بتدبير الشأن الجامعي، كما أكد على أهمية الدور الذي يضطلع به المجلس باعتباره فضاءً للتشاور والتنسيق واتخاذ القرارات الكفيلة بتعزيز دينامية الجامعة وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة.

بعد ذلك، استعرض السيد رئيس الجامعة جدول أعمال الاجتماع، المتضمن للنقط التالية:

<u>جدول الأعمال:</u>

- **أولا: الدراسة والمصادقة على مشروع توزيع المناصب المالية الموجهة برسم سنة 2026 للمؤسسات المحدثة؛**
- **ثانيا: الدراسة والمصادقة على مقترح برنامج التكوين المستمر لفائدة الموظفين الإداريين والتقنيين بالجامعة برسم الموسم الجامعي 2026/2025؛**
- **ثالثا: مختلفات.**

وقبل الشروع في مناقشة النقط المدرجة في جدول الأعمال، أكد السيد رئيس الجامعة أن عملية إحداث وتقسيم المؤسسات الجامعية الجديدة يأتي في إطار تنزيل الخارطة الجامعية الوطنية الجديدة خصوصا بعد بداية تطبيق القانون 59.24. كما أن إحداث هذه المؤسسات يفرض علينا الحرص على ضمان استمرارية المرفق العمومي الجامعي، بما يكفل السير العادي للمؤسسات واستمرارية الخدمات الإدارية والبيداغوجية المقدمة للطلبة ومجموع المرتفقين. كما أبرز أن رئاسة الجامعة اعتمدت، في هذا السياق، مقاربة استباقية لتأمين حسن تدبير هذه المرحلة الانتقالية، من خلال اقتراح تكليف نواب رئيس الجامعة بالإشراف وتتبع شؤون المؤسسات الجامعية الجديدة، وذلك إلى حين استكمال هياكل الحكامة والتدبير الخاصة بهذه المؤسسات.

أولا: الدراسة والمصادقة على مشروع توزيع المناصب المالية الموجهة للمؤسسات المحدثة برسم سنة 2026؛

استهل السيد رئيس الجامعة هذه النقطة بالتعبير عن خالص الشكر والتقدير للوزارة الوصية على ما بذلته من مجهودات كبيرة في سبيل تعزيز الموارد البشرية بالجامعات، من خلال توفير عدد مهم جدا خلال السنين الأخيرة، بما يعكس حرصها على مواكبة أوراش إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. كما نوه بالمجهود الجبار الذي مكن الجامعة من الاستفادة من حصة وازنة من هذه المناصب، بما سيسهم في دعم المؤسسات الجامعية، ولاسيما الجديدة منها، وتعزيز قدراتها على الاضطلاع بمهامها في مجالي التكوين والبحث العلمي.

كما أكد أن رئاسة الجامعة ستعتمد مقاربة عملية في تدبير مباريات التوظيف، بما يضمن استقرار الأطر المستقطبة، ويحافظ على مصلحة الطلبة، ويعزز جاذبية المؤسسات الجديدة. وأبرز أن هذه المقاربة تروم تمكين المؤسسات الجامعية المحدثة من الانطلاق بأطر أكاديمية وإدارية ذات كفاءة وخبرة، بما يضمن انطلاقة ناجحة ويؤمن جودة التكوين منذ السنوات الأولى.

بعد ذلك؛ قدم السيد رئيس الجامعة عرضاً حول وضعية المناصب المالية برسم سنة 2026، استعرض من خلاله توزيع الدفعة الأولى من المناصب المالية المخصصة للمؤسسات الجامعية المنخرطة في مختلف البرامج الوطنية، والتي بلغ عددها 82 منصباً، منها 60 منصباً للأساتذة الباحثين و22 منصباً لفائدة الأطر الإدارية والتقنية، مع بيان توزيعها على مختلف المؤسسات الجامعية، مشيراً إلى أن مباريات التوظيف الخاصة بهذه المناصب توجد في مراحل الإنجاز.

كما قدم مقترح توزيع الدفعة الثانية، التي تضم 65 منصباً مالياً إضافياً موجهاً للمؤسسات الجامعية الجديدة، مقترحا في هذا الإطار توزيعها وفق معايير موضوعية ترتبط بعدد الأساتذة والطلبة، وحجم الخصاص في الموارد البشرية، وضرورة دعم المؤسسات الجامعية الجديدة لضمان انطلاقتها في أفضل الظروف. وقد تم إرفاق العرض بالجداول التفصيلية التي تبين توزيع المناصب المالية حسب المؤسسات والفئات المستفيدة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا المحضر.

وبعد المناقشة، واقتناع أعضاء المجلس بضرورة توفير المرونة اللازمة لتدبير المرحلة الانتقالية للمؤسسات الجامعية الجديدة وضمان حسن تدبير الموارد البشرية وفق الحاجيات الفعلية، **وافق المجلس على مقترح التوزيع مع تفويض السيد رئيس الجامعة صلاحية إجراء التعديلات التي قد تقتضيها الضرورة على توزيع المناصب المالية، سواء من حيث عددها أو إعادة تحويلها بين المؤسسات، وذلك في حدود المناصب المالية المخصصة للجامعة وبرعاية مبادئ الإنصاف والنجاعة والاستجابة للمتطلبات المستجدة. وقد تمت المصادقة بالإجماع على هذا المقترح.**

ثانيا: الدراسة والمصادقة على مقترح برنامج التكوين المستمر لفائدة الموظفين الإداريين والتقنيين والأساتذة الباحثين الجدد بالجامعة برسم الموسم الجامعي 2027/2026؛

استهل السيد رئيس الجامعة هذه النقطة بالتأكيد على أن الجامعة راكمت خلال السنوات الأخيرة تجربة ناجحة في مجال التكوين المستمر لفائدة موظفيها وأساتذتها الباحثين الجدد، وأن هذه التجربة بدأت تؤتي ثمارها من خلال الارتقاء بالكفاءات وتحسين الأداء الإداري والبيداغوجي. وأشار، في الوقت نفسه، إلى أن هذا الورش يظل مساراً متواصلاً يستدعي مزيداً من العمل والتطوير، بما يستجيب للتحولات التي يعرفها قطاع التعليم العالي ويواكب متطلبات تحديث الإدارة الجامعية.

بع ذلك قدم السيد رئيس الجامعة عرضا حول مضامينه وأهدافه الرامية إلى تأهيل وتنمية كفاءات موظفي الجامعة والأساتذة الباحثين، بما يواكب مستجدات الإصلاح الإداري والتحول الرقمي ويرتقي بجودة الأداء المؤسساتي. وقد أبرز العرض أن البرنامج يرتكز على ستة محاور رئيسية تشمل التكوينات العامة، والتكوينات المرتبطة بمتطلبات الوظيفة، وتنمية المهارات الشخصية، وإدماج الموظفين الجدد، وتكوين الأساتذة الباحثين، والإعداد لامتحانات الكفاءة المهنية. وبعد المناقشة، ثمن أعضاء المجلس مضامين البرنامج وشموليته، مؤكدين أهمية مواصلة تنفيذ هذه الخطة التكوينية بما يسهم في تطوير الرأسمال البشري، وتعزيز الحكامة، وتحسين جودة الخدمات الجامعية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات الفعلية لمختلف مكونات الجامعة.

عقب ذلك فُتح باب النقاش، حيث سجل أعضاء المجلس مجموعة من الملاحظات والاستفسارات، يمكن إجمالها فيما يلي:

- الإشادة باعتماد الجامعة مقاربة حركية الموظفين تضمن التوازن بين حاجيات المؤسسات ورغبات الموظفين، مع ضرورة احترام المساطر المعمول بها. كما تمت الإشارة إلى أن الموافقة على هذه الانتقالات تتم بتأشير رؤساء المؤسسات المعنية، شريطة مراعاة مبدأ التعويض، لاسيما في الحالات التي ينتقل فيها الموظف إلى مؤسسة قائمة، وذلك حفاظاً على استقرار الموارد البشرية وضمان استمرارية المرفق الجامعي وحسن سير مختلف المصالح؛
- اقتراح إدراج دورات تكوينية متخصصة في مجال استعمال وصيانة العتاد المعلوماتي والتجهيزات الرقمية، لفائدة الموظفين والأطر المعنية، بما يمكن من حسن استغلال الموارد والتجهيزات المتوفرة، والرفع من كفاءة استخدامها؛
- التنويه بمشروع برنامج التكوين المستمر، باعتباره ورشاً استراتيجياً يساهم في تطوير كفاءات الأطر الإدارية والتقنية والأساتذة الباحثين، وتمكينهم من مواكبة المستجدات والتحولات التي تعرفها منظومة التعليم العالي؛
- التساؤل حول آليات تنزيل برنامج التكوين المستمر، لاسيما ما يتعلق بنمط تنظيم التكوينات، سواء بالحضور الفعلي أو عن بعد، وكذا سبل تقييم أثر هذه التكوينات ومدى استفادة المشاركين منها. كما تمت الإشارة إلى أهمية اعتماد معايير واضحة وشفافة في اختيار المكونين، ترتكز على الكفاءة والخبرة والتخصص، بما يضمن جودة التكوينات وتحقيق الأهداف المرجوة منها؛
- التساؤل حول إمكانية توسيع دائرة الاستفادة من بعض التكوينات لتشمل الطلبة الدكاترة، خاصة تلك المرتبطة بالمجالات الحديثة والمهارات المستقبلية، بما يسهم في تنمية قدراتهم وتعزيز قابليتهم للاندماج في محيطهم الأكاديمي والمهني؛
- اقتراح تعزيز مواكبة الطلبة الدكاترة والباحثين من خلال توفير فضاءات ملائمة للعمل والبحث والتبادل العلمي، بما يساهم في تحسين ظروف إنجاز أبحاثهم وتطوير إنتاجهم العلمي، والدعوة إلى مواصلة إبرام اتفاقيات وشراكات مع مختلف الهيئات والمؤسسات العلمية والناشرين، بهدف تقليص كلفة النشر في المجلات العلمية المصنفة وتيسير ولوج الباحثين إلى قنوات النشر الدولية، بما يعزز إشعاع الجامعة ومكانتها في مجال البحث العلمي.

في معرض تفاعله مع مختلف الملاحظات، قدم السيد رئيس الجامعة مجموعة من التوضيحات، من أهمها:

- التأكيد على أن عملية تقسيم المؤسسات الجامعية بجامعة عبد المالك السعدي لم تطرح إكراهات أو صعوبات كبيرة، وذلك بفضل الاستعدادات المسبقة واعتماد مقاربة استباقية في تدبير هذه المرحلة، بما يضمن استمرارية المرفق العمومي وحسن سير المرافق الجامعية، مع الحرص على مواكبة المؤسسات الجديدة وتمكينها من الشروط الضرورية لانطلاقتها في أفضل الظروف؛
- الإشارة إلى أهمية توسيع دائرة الاستفادة من برامج التكوين المستمر لتشمل الطلبة الدكاترة، حيث تم التنويه بالتجربة المتميزة التي احتضنتها الجامعة مؤخراً لفائدة هذه الفئة، والمتمثلة في برنامج تكويني أشرف على تأطيره الأستاذ أحمد العبادي، وامتد على مدى أحد عشر يوماً، تناول محاور حديثة همت الذكاء الاصطناعي، والتأثير، والتدريب (Coaching) وقد شكل هذا البرنامج نموذجاً يعكس توجه الجامعة نحو توفير تكوينات نوعية لفائدة الطلبة الدكاترة، بما يمكنهم من تطوير مهاراتهم ومواكبة التحولات العلمية والمهنية وتعزيز قدراتهم في مجالات البحث والابتكار؛
- الإشارة إلى أهمية الاتفاقيات والشراكات التي أبرمتها الجامعة مع عدد من المؤسسات والجهات العلمية، والتي مكنت من توفير إمكانيات إضافية لفائدة الباحثين، لاسيما من خلال إتاحة فرص النشر العلمي في عشر مجلات علمية مصنفة، بما يساهم في دعم الإنتاج العلمي وتعزيز حضور الجامعة وإشعاعها الأكاديمي، فضلاً عن تخفيف الأعباء المرتبطة بتكاليف النشر بالنسبة للأساتذة الباحثين والطلبة الدكاترة؛

وفي ختام أشغال الاجتماع، وبعد نقاش مستفيض وتبادل مثمر لوجهات النظر بين أعضاء المجلس، **تمت المصادقة بالإجماع على جميع النقط المدرجة في جدول الأعمال**، بما في ذلك **تفويض السيد رئيس الجامعة صلاحية إجراء التعديلات الضرورية على توزيع المناصب المالية، سواء من حيث العدد أو إعادة التحويل بين المؤسسات، وذلك في حدود المناصب المالية المخصصة للجامعة، ووفق مبادئ الإنصاف والنجاعة والمرونة في التدبير، بما يضمن الاستجابة للحاجيات المستجدة ومواكبة متطلبات المرحلة الانتقالية للمؤسسات الجامعية.**

وقد اختتم الاجتماع في أجواء من التوافق وروح المسؤولية الجماعية، عكست حرص مختلف مكونات المجلس على دعم توجهات الجامعة وتعزيز مسارها التطويري، وترسيخ أسس الحكامة الجيدة والرفع من جودة أدائها الأكاديمي والإداري.

وانتهت أشغال الاجتماع على الساعة الواحدة بعد الزوال.

رئيس الجامعة
بوشتى المومني

جامعة عبد المالك السعدي
الرئاسة
تطوان